

أهمية الابتكار في عمل البنوك الإسلامية



أ.د. سليمان ناصر.

* باحث في المصرفية الإسلامية - جامعة قاصدي مرياح ورقلة - الجزائر.

المقدمة:

بلغت الصناعة المصرفية الإسلامية في السنوات الأخيرة مستويات راقية من التطور خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أين أظهرت قوة أكبر في تحمل الأزمات بالمقارنة مع نظيرتها التقليدية، وهي تشكل جزءاً هاماً من الصناعة المالية الإسلامية والتي بلغ حجمها خلال سنة 2013 حوالي 1.5 تريليون دولار أمريكي، وبمعدل نمو يتراوح بين 15 و 20٪ سنوياً.

لكن بالمقابل، فإننا نجد أن الصناعة المالية الإسلامية عموماً والبنوك الإسلامية خاصة تعاني ضعفاً في تطوير منتجاتها واستيعاب الفوائض المالية المتاحة أمامها، لأسباب قد يكون لها يد في بعضها، وقد تكون خارجة عن نطاق مسؤوليتها في بعضها الآخر، ولعل من أهم الأسباب التي تتحمل فيها المسؤولية عدم اهتمامها بما يسمى بالابتكار أو التطوير.

إن الابتكار هو ثمرة من ثمرات الهندسة المالية، وبالنتيجة يصبح الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية هو ثمرة الهندسة المالية الإسلامية، فالهندسة المالية هي تصميم وتطوير أدوات وآليات مبتكرة، وإيجاد حلول لمشاكل التمويل، ولذلك فهي تغطي عدة جوانب أهمها:

- ابتكار أدوات وتقنيات مالية لتسهيل عمليات الدفع مثلاً، كالاتحاد المستندي وبطاقات الائتمان.
- ابتكار آليات جديدة للتمويل من أجل تخفيض تكاليف العمليات، مثل العمل المصرفي عبر الإنترنت.
- ابتكار الحلول لمشاكل التمويل، كمشكلة نقص السيولة بتدبيرها أو فائض السيولة بامتصاصها، أو مشكلة الديون بتوريقها.
- ابتكار أدوات للتحوط ضد المخاطر المستقبلية في إطار ما يسمى بإدارة المخاطر.

بالنسبة للبنوك الإسلامية فإن الابتكار تتجلى أهميته في نظرنا في جانبين أساسيين هما:

أولاً: حاجة البنوك الإسلامية إلى ابتكار أدوات مالية لامتصاص فائض السيولة التي يعاني منها الكثير من هذه البنوك، خاصة في ظل عدم توفر سوق مالي إسلامي أو محدوديته، مما يجعل هذه البنوك توظف هذا الفائض إما في مضاربات غير

مشروعة وذات مخاطر عالية في أسواق المال التقليدية، وقد تسبب لها ذلك في خسائر كبيرة عبر تاريخها كما حدث لشركات توظيف الأموال في مصر في ثمانينيات القرن الماضي، أين خسرت مبالغ هامة جراء المضاربات في أسواق الذهب العالمية، أو في منتجات مالية تقليدية ثبتت حرمتها، أو في أسوأ الحالات بتوظيف هذه الفوائض كودائع لدى بنوك أجنبية بفوائد استناداً إلى من أجاز هذه العملية، وبالتالي استفادة الغرب من أموال إسلامية يفترض أن توظف لخدمة المجتمعات الإسلامية.

وتزداد أهمية الابتكار في هذا المجال إذا أضفنا إلى ذلك رؤوس الأموال الإسلامية خارج العالم الإسلامي، والتي يبحث أصحابها عن توظيفها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية وداخل العالم الإسلامي، وفي غياب الابتكار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية أصبحت هذه الأموال محل منافسة بين العالم الإسلامي والغرب الذي يعدها بتوفير ذلك التوظيف الإسلامي، ولعل ما تقوم به بريطانيا ومسؤوليها في الآونة الأخيرة خير دليل على ذلك.

ثانياً: حاجة البنوك الإسلامية إلى ابتكار أدوات للتحوط وإدارة المخاطر، خاصة وأن طبيعة عملها تجعلها معرضة للمخاطر أكثر من نظيرتها التقليدية، فهي تتعرض لنفس المخاطر التي تتعرض لها هذه الأخيرة من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، بالإضافة إلى مخاطر خاصة بها كالمخاطر الاستثمارية والمخاطر التجارية المنقولة، ويمكن أن نضيف إلى كل هذا مخاطر المخالفات الشرعية، أي عدم تقيد منتجاتها بضوابط الشريعة الإسلامية مما يجعل مصداقيتها على المحك، وقد يتسبب ذلك في هروب عدد كبير من زبائنها والذين يرجون التقيد بتلك الضوابط.

تجدر الإشارة هنا إلى أن مشكلة غياب القدر الكافي والمطلوب من أدوات التحوط وإدارة المخاطر تعاني منها الصناعة المالية الإسلامية عموماً وليس فقط البنوك الإسلامية، مما جعلها لا تستقطب الكثير من رؤوس الأموال الإسلامية، ففي غياب تلك الأدوات، أثبتت الأرقام أن الصناديق السيادية العربية (وهي في معظمها صناديق لدول إسلامية تمثل استثمارات في الغرب) خسرت ما يناهز الـ 400 مليار دولار خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008.

الابتكارات المالية في المصارف التقليدية والإسلامية

ومما يزيد هذا الجانب ضرورة، غياب أو نقص أدوات مالية إسلامية للتحوط وإدارة المخاطر. خاصة وأن الأدوات المالية التقليدية لإدارة المخاطر وعلى رأسها ما يعرف بالمشتقات المالية كالخيارات والعقود الأجلة والمستقبلية وعقود المبادلة أثبت العلماء والمجامع الفقهية العالمية عدم مشروعيتها لاحتوائها على العديد من المحظورات الشرعية، كالغرر والقمار والربا وبيع الإنسان مالا يملك، إضافة إلى أنها ليست متاجرة في منافع بل في مخاطر، وكذلك التوريق كونه متاجرة غير مشروعة بالديون.

وبالإضافة إلى هذين السببين أو الجانبين الأساسيين، هناك من يرى بضرورة الابتكار للبنوك الإسلامية من أجل بقائها واستمرارها خاصة وأنها تسعى لفرض وجودها أمام البنوك التقليدية، فالابتكار يعتبر سبيلاً لمحاربة الفشل أو حتى الانقراض، وفي هذا الصدد يقول "جك ويلش" (المدير التنفيذي السابق في شركة جنرال إلكتريك): "إذا كان معدل التغيير خارج المنظمة أكبر من معدل التغيير داخل المنظمة، فستشهد زوال هذه المنظمة بعينك". ونفس المعنى يؤكد عليه "بيتر دراكر" أحد رواد علم التنظيم وإدارة الأعمال في مقال له بمجلة الإيكونوميست تحت عنوان: "Innovate or die" بمعنى "الابتكار أو الموت" سنة 1999، حيث أشار فيه إلى أن أحد أسباب انحسار الريحية في الصناعة المالية والتدهور في نوعية المنتجات هو عدم إحياء روح الابتكار والتجديد.

وليس فقط البقاء والاستمرار، بل حتى اكتساب ميزة تنافسية، فقد أثبتت العديد من الدراسات الإحصائية التي أجريت على المؤسسات الاقتصادية في الولايات المتحدة وجود علاقة قوية بين تقديم المنتجات الجديدة وزيادة أرباح المنشأة، وبطبيعة الحال فإن زيادة الأرباح لن تتأتى إلا في ظل وجود ميزة تنافسية للشركة أو المؤسسة من حيث الجودة والسعر في منتجاتها.

وخلاصة القول، وفي ظل التطور الهائل الذي تشهده الصناعة المالية الإسلامية بفروعها: الصيرفة الإسلامية، التأمين الإسلامي، الصكوك الإسلامية، تبقى البنوك الإسلامية خاصة في حاجة ملحة إلى الابتكار والتطوير في أعمالها ومنتجاتها، سيما وأنها تقف حالياً على أعتاب الدول المتقدمة مالياً، وبصدد ولوج المجتمعات الغربية المتطورة مصرفياً، فلا يمكن إذن أن تغشى هذه المجتمعات فارغة اليدين، ولا يمكن أن تضمن البقاء والاستمرار والتميز أمام البنوك التقليدية دون تطوير وتجديد مستمر لمنتجات تتماشى مع التطور الهائل في العمل المصرفي والمالي من جهة، وتتقيد بضوابط الشريعة الإسلامية من جهة أخرى.